الأمم المتحدة S/2020/987*

مجلس الأمن

Distr.: General
13 October 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتلك التي قدمها السفير عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا (نيابة عن تونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر) وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية" التي عُقدت يوم الثلاثاء، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020. كما أدلى ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ببيان.

ووفقا للإجراءات الواردة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) فاسيلي نيبنزيا
رئيس مجلس الأمن

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 8 شباط/فبراير 2021.

171120 191020 21-13536 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلى زروقي

إنني ممتنة على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتزامن مع إصدار آخر تقرير للأمين العام (S/2020/919).

ستتطرق إحاطتي اليوم إلى التوترات السياسية المستمرة في البلد والتقدم المحرز في المرحلة الانتقالية للبعثة والجهود المبذولة لاتباع نهج شامل لحماية المدنيين.

أود في البداية أن أشدد على أن البعثة نجحت، على الرغم من الجائحة، في الحفاظ على استمرارية العمليات وتنفيذ الولاية باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي ساعدت على ضمان ألا تكون البعثة ناقلة للعدوى فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وقد عززت البعثة، في جملة أمور، قدرتها على الفحص والعلاج بداخلها حتى لا تشكل عبئا إضافيا على النظام الطبي المحلي. وتم فرض وقف مؤقت لتناوب القوات وأُلزم الموظفون العائدون من الخارج بالحجر الذاتي. كما أُوقف التنقل مؤقتا بين كينشاسا، حيث بدأ تفشي المرض، والمقاطعات التي تتركز فيها عمليات البعثة.

ورغم أن مهنية وصبر الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين التابعين للبعثة تعرضا للاختبار بشدة خلال هذه الفترة الصعبة، فقد واصلوا الاضطلاع بعمل البعثة مبرهنين على التزامهم بقيم الأمم المتحدة.

وأود أن أعيد تأكيد تقديري في هذا السياق للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة على مرونتها، ولا سيما فيما يتعلق بالوقف المؤقت لتناوب القوات، ولجميع أفراد البعثة، المدنيين والنظاميين، على ما يبدونه من مهنية وتفان لا يتزعزعان خلال هذا الوقت الذي يتسم بقدر كبير من عدم اليقين. ويسرني أن أبلغكم بأن عمليات التناوب قد استؤنفت وأن جميع الموظفين المدنيين موجودون في مراكز عملهم ويعملون في إطار ترتيبات مرنة على النحو المناسب.

لقد شددت في إحاطاتي السابقة أمام مجلس الأمن على الطابع المزدوج للحالة السياسية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن ناحية، أعتقد أن الطبقة السياسية، على الرغم من خلافاتها الداخلية، تقبل بل وتقدر الفرص التي يتيحها الائتلاف الحاكم المؤلف من "مسار التغيير" و "الجبهة المشتركة من أجل الكونغو". ومن ناحية أخرى، هناك توترات مستمرة بين أعضاء الائتلاف تهدد بتقويض ما أصبح يشكل ركيزة أساسية يقوم عليها استقرار البلد على المدى الطويل.

ويجب علينا الآن أن نضيف تحديا آخر إلى هذا التحدي – وهو خطر أن يصبح التسييس والتموضع قبل انتخابات عام 2023 محور التركيز الرئيسي، مع استبعاد إصلاحات الحكم وتدابير تحقيق الاستقرار التي يحتاج إليها البلد. فما زال النظام السياسي الحالي هشا ويمكن أن ينهار. وفي نفس الوقت، فإن لديه القدرة على الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل والنهوض بها إذا ما عملت جميع الجهات الفاعلة على تحقيق هذا الهدف. إنها عملية تعلم لأعضاء الائتلاف الحاكم – الذين كانوا خصوما سياسيين ويجب عليهم الآن التغلب على خلافاتهم وبناء الثقة فيما بينهم – كما هو الحال بالنسبة للمعارضة والمجتمع

المدني اللذين يجب أن يتعلما سبر غور مشهد سياسي جديد والعمل على ضمان أن يصبح الانتقال السلمي للسلطة حدثا روتينيا.

وفي هذا السياق، فإنني لا أدخر جهدا في ممارسة مساعي الحميدة. فما زلت أجتمع بانتظام مع أصحاب المصلحة من مختلف ألوان الطيف السياسي، داخل الحكومة وخارجها على السواء، لتذكيرهم بالمنعطف الدقيق الذي يمر به البلد ولحثهم على التركيز على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتلبية احتياجات السكان الملحة ووضع البلد على طريق الاستقرار الطويل الأجل والتنمية المستدامة. وفي سياق القيام بذلك، أسعى إلى إقناع جميع محاوري بأن ثمة فرقا بين المنافسة السياسية العادية والسلوك الذي يقوض استقرار البلد.

وسيتلقى مجلس الأمن قريبا الاستراتيجية المشتركة المتعلقة بالخفض التدريجي والمرحلي للبعثة. ويسرني أن أبلغكم بأن مناقشات مثمرة تجري مع الحكومة على أعلى المستويات من أجل التوصل إلى فهم مشترك لسبل المضي قدما. وقد أكد الرئيس تشيسيكيدي رغبته في انتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التدريجي وخروجها المسؤول. وشدد على ضرورة القيام بذلك من خلال النقل التدريجي للمهام من البعثة إلى الحكومة بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

ونظرا لتعقد بيئة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستند الاستراتيجية المشتركة إلى مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة بمناطق محددة، والتي صُممت خصيصا لتلبية الاحتياجات الخاصة للمقاطعات الست، خارج كينشاسا، حيث لا تزال البعثة موجودة. وهناك اتفاق مع الحكومة على أن البعثة ستعزز تدريجيا في السنوات المقبلة وجودها في المقاطعات الثلاث التي لا يزال النزاع فيها مستمرا – وهي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري – مع مواصلة عملها في مجال المساعي الحميدة والتعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني. وكجزء من هذه العملية، يُنتظر أن تتمكن البعثة من الانسحاب من منطقة كاساي، التي تمر بمرحلة توطيد السلام بعد انتهاء النزاع، في وقت قريب نسبيا. وفي تنجانيقا، يُنتظر أن تُمكن التحسينات التي طرأت مؤخرا على الحالة الأمنية البعثة من تقليص وجودها العسكري، على الرغم من استمرار نشاط الجماعات المسلحة المحلية في الشمال والنزاعات القبلية المنخفضة المستوى في بعض المناطق.

لقد تطرقتُ بالفعل إلى الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يرد وصفها بالتفصيل في تقرير الأمين العام. وأنا أدين باستمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة التي لا تزال تُرتكب ضد المدنيين. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع الحكومة وقوات الأمن الكونغولية لتنفيذ استجابات شاملة في جميع المناطق المتضررة من عنف الجماعات المسلحة.

وتظل البعثة تركز – في صميم أنشطتها الحالية – على تحسين تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك بتعزيز أداء أفرادها من حفظة السلام وتسخير القدرات التكنولوجية المتاحة لها، مثل المنظومات الجوية غير المسلحة. وستواصل البعثة العمل عن كثب مع الجيش والشرطة الكونغوليين لتعزيز قدرتهما على حماية المدنيين في ما تبقى من مناطق البلد المتضررة من انعدام الأمن.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن نفهم أن حماية المدنيين تتجاوز بكثير تنفيذ العمليات العسكرية. ولهذا السبب، تعمل البعثة مع السلطات الكونغولية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشباب كجزء من نهج متكامل يجمع بين دعم المصالحة المجتمعية المحلية، وتعزيز نظام العدالة، وإضفاء الطابع المهني على قوات الأمن، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وتعمل بعثة منظمة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وصندوق بناء السلام وغيرهم من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين لوضع وتنفيذ مجموعة من البرامج المصممة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان ووضع البلد على طريق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن القلق العميق إزاء التقارير الأخيرة عن وقوع هجمات – بما في ذلك أعمال قتل واختطاف – على الأطراف الفاعلة الإنسانية التي تحاول تقديم الإغاثة للسكان المتضررين من النزاع. وأحث جميع أصحاب المصلحة على تمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين، وأذكّر بأن القرار 2417 (2018) يدين الحرمان غير القانوني من وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين.

وسيتوقف تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد كبير على التقدم المحرز نحو تفكيك الجماعات المسلحة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم المحلية بشكل مستدام. ومن الحيوي، في هذا السياق، أن نتجنب تكرار تجارب الماضي، حيث منحت أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين العفو وجرى دمجهم في قوات الأمن الكونغولية، مما يقوض مهنيتهم وانضباطهم ووحدة القيادة. وكان احتمال الحصول على رتبة في قوات الأمن الكونغولية حافزا لتشكيل جماعة مسلحة، مما أدى إلى دورة مميتة من إعادة التدوير، لا تزال آثارها محسوسة حتى اليوم.

وقد أكدت باستمرار على ضرورة كسر هذه الحلقة وتنفيذ برنامج لإعادة الإدماج المجتمعي المحلي الذي يسعى إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية التي تستقبل المقاتلين السابقين على الصمود، وتلبية احتياجاتها المشروعة، مع إزالة الحافز على تشكيل الجماعات المسلحة والانضمام إليها. وأعتقد أن هذه إحدى أكثر الأولويات إلحاحا التي تواجه البلد اليوم، وهي إحدى الأولويات التي أتابع العمل بشأنها مع السلطات الكونغولية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، فضلا عن الجهات المانحة المهتمة. وأدعو المجلس إلى أن يلقي بكامل ثقله لدعم الجهود المبذولة لتعزيز هذا النهج المجتمعي المحلي الجديد لإعادة الإدماج، الذي يمثل قطيعة واضحة مع السياسات الفاشلة التي كانت قائمة في الماضي.

ولا تزال البعثة ملتزمة باستغلال أوجه التآزر مع وجود الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى. وتواصل البعثة، على وجه الخصوص، العمل عن كثب مع مكتب المبعوث الخاص بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك تعزيز التدابير غير العسكرية للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، الذي سبق أن أكدت على أهميتها، ووضع استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية. والبعثة ملتزمة أيضا بالعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذين يضطلعون كلهم بدور لا غنى عنه في النهوض بالسلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

وفي الختام، كما ذكرت من قبل، كانت انتخابات عام 2018 وما نتج عنها من انتقال سلمي للسلطة نقطة تحول تاريخية جعلت من الممكن البدء في تصور الخفض التدريجي للقوة وانسحاب البعثة تدريجيا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال هناك تحديات خطيرة، ومن الواضح أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لوضع البلد على طريق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. ولذلك، أدعو مجلس الأمن إلى مواصلة دعم البعثة في جهودها الرامية إلى مساعدة حكومة وشعب الكونغو على الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال وجود البعثة وتهيئة الظروف اللازمة لخروجها بشكل مسؤول.

المرفق الثاني

إحاطة الممثل الدائم للنيجر، عبدو أباري، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. أعتزم هذا الصباح تقديم لمحة عامة عن عمل اللجنة منذ أن قدم سلفي، السفير منصور العتيبي، الممثل الدائم للكويت، إحاطة إلى المجلس في 24 تموز/يوليه 2019 (انظر S/PV.8584).

ومنذ الإحاطة التي قدمها السفير العتيبي، عقدت اللجنة ما مجموعه أربع جلسات ، ثلاث جلسات في عام 2019 وواحدة في عام 2020. ونتيجة لتفشي وباء فيروس كورونا (COVID-19)، اجتمعت اللجنة أيضاً بشكل غير رسمي عن طريق التداول بالفيديو في خمس مناسبات في عام 2020.

وفي عام 2019، وخلال الإحاطة التي قدمت إلى دول المنطقة في 9 آب/أغسطس، قدم منسق فريق الخبراء لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقرير النهائي للفريق (S/2019/469)، الذي قامت على إثره عدة دول من المنطقة بإبداء آرائها فيما يتعلق بالتقرير. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في 27 آب/أغسطس، أطلع منسق فريق الخبراء أعضاء اللجنة على خطة عمل الفريق عملا بولايته الجديدة، على النحو المبين في القرار 2478 (2019). وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في 2 كانون الأول/ديسمبر، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن تقرير الفريق لمنتصف المدة (S/2019/974)، وناقشت النتائج والتوصيات الواردة فيه. وفي عام 2019، استضاف رئيس اللجنة أيضاً جلسة غير رسمية جانبية مع كبير موظفي آلية المتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روبير بوتي ، الذي قدم في 6 تشرين الأول/أكتوبر معلومات مستكملة إلى أعضاء اللجنة في البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة.

وفي 1 كانون الثاني/يناير 2020، توليت رئاسة اللجنة. وخلال الإحاطة التي قدمت إلى الدول الأعضاء في 21 شباط/فبراير، قدم منسق فريق الخبراء لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية لتقرير الفريق لمنتصف المدة ، الوثيقة S/2019/974، قامت على إثرها عدة دول من المنطقة بتبادل آرائها فيما يتعلق بالتقرير.

وفي أعقاب تفشي وباء كوفيد-19 في نيويورك في آذار/مارس 2020، اضطرت اللجنة إلى تعديل أساليب عملها، إذ لم يتسن عقد اجتماعات بالحضور الشخصي. وفي 22 أيار/مايو، عقدت اللجنة أول جلسة غير رسمية جانبية عن بعد، بالتداول بالفيديو، استمعت خلالها اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن التقرير النهائي للفريق (S/2020/482)، وناقشت النتائج والتوصيات الواردة فيه. وخلال الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمتها السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بشأن حالة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 12 حزيران/يونيه، عقدت اللجنة، عن طريق التداول بالفيديو ، جلسة غير رسمية جانبية مشتركة مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى للاستماع إلى إحاطة من السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بشأن الحالة في كلا البلدين.

وخلال الاجتماع غير الرسمي الجانبي الذي عقد مع دول المنطقة بالتداول بالفيديو في 10 تموز/يوليه، قدم منسق فريق الخبراء لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقرير النهائي للفريق، قامت على إثره عدة دول من المنطقة بتبادل آرائها فيما يتعلق بالتقرير. وأخيرا، خلال الاجتماع غير الرسمي الجانبي الذي عقد عن طريق التداول بالفيديو في 4 أيلول/سبتمبر، أطلع منسق فريق الخبراء أعضاء اللجنة على خطة عمل الفريق عملا بولايته الجديدة المحددة في القرار 2528 (2020).

وعقدت اللجنة أيضا عن طريق التداول بالفيديو جلسة غير جانبية في 27 أيار/مايو مع كبير موظفي آلية المتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روبير بوتي. وأود أن أكرر أن اللجنة تواصل دعم السيد بوتي وفريقه من الخبراء التقنيين في تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيقاتها في مقتل عضوين سابقين في فريق الخبراء في آذار/مارس 2017، هما زيدا كاتالان ومايكل شارب.

وكما يعلم الأعضاء، طلب المجلس في الفقرة 7 من قراره 2478 (2019) إلى فريق الخبراء « أن يعمم على اللجنة كل اثني عشر شهرا التحديثات المقترح إدخالها على المعلومات الواردة في قائمة الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية». وفي 10 آب/أغسطس 2020، وفي 10 آب/أغسطس 2020، عُمِّم على اللجنة عدد من التحديثات المقترح إدخالها على قائمة الجزاءات التي قدّمها فريق الخبراء. وفي 19 آب/أغسطس، وافقت اللجنة على تحديثات تتعلق بفردين وثلاثة كيانات ، في انتظار ردود أخرى من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالطلبات التي أرسلها فريق الخبراء بشأن وضع بعض الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، قبل تحديث قيود هؤلاء الأفراد في القائمة.

وفي 6 شباط/فبراير 2020، أضافت اللجنة سيكا بالوكو إلى قائمة الجهات من الأفراد والكيانات الخاضعة للتدابير التي أعادت تأكيدها بموجب الفقرة 2 من القرار 2360 (2017).

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم، وأشكر أيضاً الممثلة الخاصة زروقي والسفير أباري على آرائهما القيمة.

وأود أن أبدأ بالإشادة بالإجراءات التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي مكنت من حماية المدنيين ومواصلة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الرغم من جائحة فيروس كورونا وتزايد أعمال العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تستجب العديد من الجماعات المسلحة للدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وواصلت هجماتها. وسيظل هذا العنف يتطلب استجابة سريعة وقوية وفعالة من جانب البعثة، ولا سيما من قوة الرد السريع وألوية التدخل التابعة لها، إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتبلّغ البعثة عن حدوث زيادة كبيرة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي بلغت 140 2 حالة في الربع الأخير من العام. ويبرز ذلك التحديات التي تواجه البعثة والخطط المحتملة لخروجها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا، فإن النقل التدريجي لمسؤوليات البعثة يجب أن يكفل عدم حدوث انتكاسات في التقدم المحرز؛ ويجب ألاّ يقوض سلامة وأمن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يتم وضع الاستراتيجية الانتقالية المشتركة ومعاييرها المرجعية مع الشركاء الرئيسيين في مجال العمل الإنساني ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية الأخرى. وسيساعد ذلك على ضمان مواءمة استراتيجيات وأنشطة مختلف أصحاب المصلحة، وعدم تعطيل الأنشطة التي تدعمها البعثة. ويجب أن يتصدى التعاون القوي مع السلطات الكونغولية للعدد الكبير من انتهاكات حقوق الإنسان، التي لا تزال تمثل مشكلة كبيرة. ويجب المساءلة عن هذه الانتهاكات والتجاوزات من أجل تجنب انتشار ثقافة الإفلات من العقاب وبناء الثقة في قوات الأمن في البلد. ويشكل تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة عنصرا حاسما في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ولا تزال التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية عديدة ومتنوعة: عنف الجماعات المسلحة وصلاته بالاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، والفيضانات، ومرض فيروس الإيبولا، الذي ينتشر الآن في غرب البلد، بالإضافة إلى الجائحة.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على البعثة والسلطات الكونغولية وجميع الشركاء لالتزامهم المستمر بإحلال السلام في البلد.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الممثلة الخاصة ليلى زروقي وسفير النيجر على مداخلتيهما. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تكييف استجابتنا للتحديات الأمنية المستمرة. وتدخل بعض المناطق، مثل كاساي أو تنجانيقا، مرحلة واعدة من الاستقرار. ويجب على السلطات الكونغولية أن تواصل تعزيز التقدم المحرز في تعزيز المؤسسات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكي تحل محل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي بدأت في الانسحاب من هاتين المنطقتين.

ولا تزال مناطق أخرى متأثرة بشدة بالعنف ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وكذلك ضد قوات الأمن. ولا يزال العنف الجنسي مستمرا. وفي تلك المناطق، في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، يجب إعادة تركيز جهود البعثة للوفاء بشروط انسحابها عندما يحين الوقت. وعلاوة على ذلك، لا يزال اتباع نهج إقليمي أمرا لا غنى عنه، لأن العنف في الشرق ترتكبه جماعات مسلحة وطنية وأجنبية.

والاستراتيجية المشتركة التي يجري إعدادها مع السلطات الكونغولية للسماح بالنقل التدريجي لمهام البعثة يجب أن تعالج الأسباب الجذرية للصراعات. وسيشمل هذا البرنامج مؤشرات واضحة وواقعية فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادتها إلى الوطن وإعادة إدماجها وإعادة توطينها، من حيث إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية.

إن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ازدياد، ولا سيما في الشرق. ويمكن للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أشيد بعملها، أن تفعل المزيد لمعالجة هذا الأمر – مثلا – بإدراج أسماء إضافية في القائمة. ومن الضروري وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإفلات من العقاب وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية. ويجب على السلطات الكونغولية كذلك أن تواصل التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

ومن النجاحات الرئيسية انتهاء وباء الإيبولا العاشر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية علاوة على انتهاء تفشي الحصبة. ويجب أن تستمر الجهود لمكافحة مرض فيروس كورونا والكوليرا ووباء الإيبولا الذي تفشى في الجزء الغربي من البلد. وخطر المجاعة مسألة تثير قلقا بالغا. وتعلم الحكومة أن بوسعها الاعتماد على دعم فرنسا الكامل، كما يتضح من الجسر الجوي الإنساني الأوروبي الذي تم ترتيبه قبل الصيف.

ويجب علينا أن نكون يقظين تماما فيما يتعلق بحماية المستشفيات والعاملين في المجال الإنساني. وأرحب بتعبئة البعثة للمساهمة في سلامة مشفى دكتور موكويجي وبانزي. ويجب زيادة تعزيز قدرات الحماية المحلية.

أخيرا – وهذه هي نقطتي الثالثة – يجب أن يظل تحسين عمل البعثة في صميم اهتمامنا بالنظر إلى تجديد ولايتها. ويجب اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتمكين البعثة من تحقيق قدرتها التشغيلية الكاملة.

ويظل من الضـــروري كذلك إجراء إصـــلاح طموح للواء التدخل التابع للقوة. وقد أكد المجلس بالإجماع، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، على أهمية تحسين كفاءة اللواء عن طريق تعيين ضباط أركان جدد وتزويده بوحدات إضافية. وكما ذكر الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي أمام الجمعية العامة (انظر A/75/PV.5)، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد مبدأ تعزيز قدرة اللواء العملياتية. ولذلك، فإننا نشـــجع الأمانة العامة والبلدان المساهمة على مواصلة مناقشاتها من أجل الإسراع بتنفيذ قرارات المجلس.

لقد اضطلع لواء التدخل التابع للقوة بدور رئيسي في هزيمة حركة 23 مارس في عام 2013 بفضل وضـعه الهجومي. فتلك الدينامية والخفة هي التي يجب أن تسـتعاد بسـرعة من أجل حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسـلحة. ولا غنى عن المشـاركة الكاملة للبلدان المسـاهمة في هذا الصـدد. فنحن مدينون بهذا للدولة الكونغولية وللسكان.

وقد حان الوقت لأن يصـــبح القرار 1325 (2000)، الذي نحتفل هذا الشـــهر بذكراه الســـنوية العشرين، حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والرجال الكونغوليين. وستواصل فرنسا، بصفتها الوطنية وفي إطار المجلس، دعم حقوق المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب كذلك تنفيذ القرار 2538 (2020) من الناحية التشغيلية في إطار البعثة.

إن مرحلة جديدة في العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة تتبلور. وســـلام البلد واستقراره في الأجل الطويل يعتمدان عليها.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

أود أن أُثير بضع نقاط بشأن الحالة الأمنية وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية. يساورنا القلق إزاء استمرار مستويات العنف في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. يجب وقف أنشطة الجماعات المسلحة وهجماتها، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية. ونتيجة لذلك، تظل حماية المدنيين تشكل تحديا رئيسيا. ويسرنا أن نرى بعض الإشارات الإيجابية، مثل التعهد بالسلام في إقليم ماهاغي في إيتوري في آب/أغسطس. وما يثير قلقنا بصفة خاصة ما أبلغ عنه من زيادة بنسبة 8 في المائة في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ويُعزى نصف جميع انتهاكات حقوق الإنسان تقريبا إلى نشطاء أمن الدولة. ويشير ذلك العدد إلى حاجة واضحة إلى الإصلاح وإلى المزيد من المساءلة.

وتظل الحالة الإنسانية تبعث على الانزعاج، حيث يعتمد أكثر من 25 مليون شخص على المعونة الإنسانية. ومرة أخرى تتضرر النساء والأطفال بشدة بشكل غير متناسب. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية، التي تعاني من نقص كبير في التمويل في هذه المرحلة، على وجه السرعة. وقد ساهمت ألمانيا حتى الآن بنحو 70 مليون يورو لتدابير المساعدة الإنسانية في عام 2020، بما في ذلك تدابير الاستجابة فيما يتعلق بالإيبولا ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وأود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن الحالة السياسية وجهود الإصلاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن كان البلد قد اجتاز وباء الإيبولا وجائحة كوفيد-19 بشكل جيد لافت للنظر حتى الآن، يتعين التعامل مع التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة. ولذلك، فإننا ندعو الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة البناءة، ونشجع الحكومة على مواصلة عملها بشأن الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها في قطاعات الأمن والعدالة والاقتصاد. ومن المهم التركيز على ما ينبغي القيام به الآن. وينبغي ألا ننظر إلى السنة الانتخابية 2023 فحسب. سيكون من المهم للغاية وجود مؤسسات ديمقراطية قوية واحترام سيادة القانون ومشاركة المرأة بشكل مجد ومتساو في مكافحة الإفلات من العقاب ومكافحة الفساد.

وأود كذلك أن أقول بضع كلمات عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن إعادة تشكيل البعثة وعن المعايير المرجعية. ونعيد تأكيد دعم ألمانيا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا غنى عن البعثة في دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين وفي شرق البلد. ونشجع البعثة على مواصلة عملية الإصلاح والالتزام بالقرار 2502 (2019) وكذلك بالتوصيات الواردة في التقرير الذي أعدّه قائد قوات الأمم المتحدة السابق الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة".

ونلاحظ مع القلق أنه تم تسجيل ادعاءات بوقوع خمس حالات استغلال وانتهاك جنسيين من قبل أفراد البعثة. ونشدد على أنه يجب أن يتم التحقيق على النحو الواجب في هذه الادعاءات بواسطة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، على التوالي.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل البعثة، من المهم كفالة الملكية الوطنية في وضع استراتيجية مشتركة. إننا بحاجة إلى إعادة تشكيل تستند إلى الظروف وإلى معايير واقعية. ويجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن في صميم تلك العملية. وينبغي ضمان التقدم المحرز وإتاحة إقامة صلات وثيقة مع الجهود الجديدة لبناء السلام.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

في البداية، أشـــكر مقدمي الإحاطتين، الممثلة الخاصـــة للأمين العام ليلى زروقي، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد عبدو أباري.

تتابع إندونيســـيا التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ انضـــمامنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير 2019. إننا نشارك الأمين العام دعوته جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين إلى العمل معا لمواصلة إرساء أسس السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

وأود أن أتطرق إلى النقاط التالية.

أولا، إن لدى منطقة البحيرات الكبرى إمكانات كبيرة لتحقيق السلام المستدام. فكما أوضحت الممثلة الخاصـــة للأمين العام يتعين علينا أن نعمل معا – من أجل الحفاظ على الســـلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية – على مجموعة من القضـايا في المنطقة، بما في ذلك بتعزيز التدابير غير العسكرية للتصـدي للتهديد الذي تشـــكله الجماعات المســـلحة، فضـــلا عن إعادة الإدماج في المجتمع، وهو ما نحتاج إلى مواصلة استكشافه.

ويتعين علينا أن نحافظ على زخم الســـلام الذي بدأته جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير 2019. وندعو جميع الشـركاء إلى اسـتخدام ذلك الزخم لتعزيز دعمهم ومسـاعدتهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

فعقلية العمل بمعزل عن بعضـنا البعض لم تعد تنفع. ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة كلها وشركائها في المنطقة أن يعملوا معا. ويتعين علينا تعزيز الجهود لكفالة مواصـلة جمهورية الكونغو الديمقراطية السـير على طريق السـلام وأن شـعبها ينعم بالسـلام والاسـتقرار والازدهار بعد انتخابات عام 2023. ودور الجيران والمنظمات الإقليمية أساسي للمساعدة في الحفاظ على ذلك المناخ السلمي. فالجيران أدرى.

ونرحب بجهود الممثلة الخاصـة زروقي لمواصـلة العمل مع جميع الأطراف من مختلف الأطياف. فبناء الثقة أمر مهم.

ثانيا، نحن بحاجة إلى زيادة المسـاعدة الإنسـانية في البلد. فهذا عنصـر أسـاسـي لتحقيق السـلام المستدام. ونشارك الأمين العام في الإشادة بالحكومة الكونغولية لاتخاذها إجراءات سريعة وحاسمة للحد من انتشار مرض فيروس كورونا.

بيد أننا ندرك أيضا أن هناك تحديات إنسانية أخرى تواجه البلد. وتشمل هذه التطورات عودة ظهور مرض فيروس الإيبولا، وعلى النحو الوارد في أحدث تقرير عن الأمن الغذائي، معاناة ما يقرب من 22 مليون شـــخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن من انعدام الأمن الغذائي بشـــكل حاد – وهو أعلى عدد في العالم. وندعو جميع الشركاء إلى زيادة دعمهم الإنساني لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نضم صوتنا إلى دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع.

ثالثا، تواصل إندونيسيا دعم جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم. وقد أودت الهجمات المتزايدة التي تشنها الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية المتحالفة بحياة العديد من الأبرياء. وفي حزيران/يونيه الماضي، أودت هذه الهجمات بحياة أحد حفظة السلام الإندونيسيين، وهو مهندس كان هناك لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية وسبل معيشة السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان أول ضحية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العامين الماضيين.

ولكي تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، ينبغي أولا أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها. ولا تزال سلامة حفظة السلام وأمنهم أولوية قصوى لإندونيسيا. لقد حان الوقت لكي ننظر بجدية في جهودنا في مجال حفظ السلام لزيادة مهنيتها وأدائها وتمويلها وقدرتها.

وسنواصل جهودنا لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين من خلال المشاركة المجتمعية وكسب قلوبهم وعقولهم لبناء الثقة. وكما وعدنا في بداية عضويتنا، في كانون الثاني/يناير 2019، ستظل إندونيسيا شريكا حقيقيا لإخواننا وأخواتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق السابع

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

نضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي، ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري، على المعلومات التي قدماها.

ونتفق على أن الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مستقرة بتاتا. ولا تزال دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي دون استجابة. ومما يثير قلقنا البالغ تصاعد العنف الذي لوحظ مؤخرا في إيتوري وكيفو الشمالية. وعلى الرغم من العمليات العسكرية الجارية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل قوات التحالف الديمقراطية شن هجمات عنيفة ضد المدنيين وزيادة الضغط على القوات المسلحة الكونغولية وقوات حفظ السلام. وشهدت الأشهر الماضية أيضا تكثيف الغارات من جانب جماعات مسلحة أخرى، لا تزال تتزايد، إلى جانب العنف العرقي، ولا سيما في إقليم دجوغو.

ومما يزيد من تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية المعقدة عودة ظهور فيروس الإيبولا في مقاطعة خط الاستواء وانتشار جائحة مرض فيروس كورونا.

وتمثل التوترات المستمرة داخل الائتلاف الحاكم في كينشاسا عاملا آخر يؤثر سلبا على الحالة. ونؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام جميع الأطراف الكونغولية المعنية إلى التخلي عن السلوك الحزبي الضيق والعمل معا لمواصلة إرساء أسس السلام والاستقرار في البلد. والتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية غير مقبول.

وننوه بالمساهمة التي تقدمها البعثة، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها، في التصدي للجماعات المسلحة وحماية المدنيين في المقاطعات الشرقية وتعزيز عمليات المصالحة ودعم وضع إطار وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وخرائط طريق للمقاطعات، من خلال مساعيها الحميدة. ونرحب بالتحسينات التي تحققت في التنسيق بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن توسيع منطقة عمليات القوة في مقاطعة إيتوري. وفيما يتعلق بالجزاءات، ما زلنا مقتنعين بأن القيود المفروضة على البلد ينبغي ألا تؤثر بأي حال من الأحوال تأثيرا سلبيا على كفاءة العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة.

ونتطلع إلى نشر استراتيجية مشتركة للبعثة هذا الشهر من أجل الانتقال التدريجي والخروج المسؤول من البلد، بتكليف من المجلس في العام الماضي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن جميع القرارات في هذا الصدد ينبغي أن تُتخذ مع مراعاة الحالة في الميدان وبعد النظر بعناية في الآراء التي أعربت عنها كينشاسا ودول المنطقة والبلدان المساهمة بقوات.

وستواصل روسيا، وهي عضو في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، تقديم المساعدة لعملية السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه المرحلة، نركز اهتماما خاصا على مساعدة كينشاسا في التصدي للتحديات التي يشكلها وباء فيروس كورونا وغيره من الأمراض المعدية، بما

في ذلك فيروس الإيبولا. وفي الأشـــهر الأخيرة، تبادلنا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية معملين متنقلين للفحص الميكروبيولوجي السريع، فضلا عن معدات الحماية الشخصية. ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز التعاون الوبائي مع الزملاء الكونغوليين، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة باللقاحات.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

يشرفني بأن أدلى بهذا البيان باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن – تونس، جنوب أفريقيا، النيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين (A3+1).

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ونثني عليه على تقريره الشامل عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/919)، والممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها الشاملة.

واليوم تود مجموعة 3+1 أن تركز تدخلنا على العمليات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحالة الأمنية والإنسانية؛ والعمليات الإقليمية؛ ودعم البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الحالة السياسية السائدة في البلد تتيح فرصة نادرة لبناء مستقبل مستقر طويل الأجل وبلد موحد. وفي هذا الصدد، فإن وحدة المؤسسة الحالية تكتسي أهمية قصوى من أجل التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد.

وفي ظل هذه الخلفية، تثني وفود مجموعة 3+1 على الجهود المتواصلة التي يبذلها الكونغوليون لحل خلافاتهم السياسية بطريقة سلمية. ويسرنا أيضا الحوار البناء الجاري بهدف حل التوترات السياسية، على النحو الذي يجسده الالتزام العلني الذي تعهد به للتحالف الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي والرئيس السابق جوزيف كابيلا وما جدده من تأكيدات. وهذا أمر حيوي لتحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية.

وعلى الصعيد الأمني، لا تزال مجموعة 3+1 تشعر بقلق عميق إزاء استمرار عدم الاستقرار وانعدام الأمن نتيجة للأعمال العدائية التي تقوم بها الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية، التي لا تزال تسترعي الاهتمام الواجب، لا سيما وأن القوات الديمقراطية المتحالفة تشن هجمات على المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والحالة مماثلة في كيفو الجنوبية، حيث أدى إعادة انتشار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مناطق أخرى في الشرق إلى حدوث فراغ أمني، مما تسبب في التجنيد الفعال من جانب الجماعات المسلحة.

وهذا يوضح الحاجة إلى وضع تدابير أمنية مستدامة ودائمة في المناطق المتضررة. غير أننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في اتفاقات السلام بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن التأخير في تنفيذ عملية التسريح وإعادة الإدماج، الذي يعزى جزئيا إلى وباء فيروس كورونا، يمكن أن يؤثر سلبا على الحالة.

وفي هذا السياق تؤكد مجموعة 3+1 على محورية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بوصفه حلا طويل الأجل لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ الوجود الموحد للقوة في مقاطعة إيتوري للرد على عنف الميليشيات وفي إقليم بيني للتصدي للتهديد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، تؤكد مجموعة 3+1 أهمية تقديم الدعم الكامل لدور البعثة في تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشيد بالجهود التي يبذلها لواء التدخل التابع للقوة في التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. إن لواء التدخل بحاجة إلى استمرار دعم المجلس في ذلك الصدد، فضلا عن الحاجة إلى التدريب الشامل لكي يواصل فعاليته في التصدي للتهديد الذي يتعرض له السكان المدنيون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالرغم من الطموحات الكبيرة وتعقيد المهمة التي يؤديها.

وبالرغم من أننا شهدنا بعض التقدم في تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة، لا تزال مجموعة 3+1 تشعر بالقلق من احتمال التعجيل بالخفض التدريجي للبعثة. ونرى أن الخفض التدريجي للبعثة ينبغي أن يستند إلى خطة شاملة لتحسين قدرة الدولة على الإنجاز في الوقت الذي تخفض فيه البعثة وجودها في البلد.

وينبغي أن تشمل تلك الخطة إنجاز عمليتي إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والفعالية الكاملة لمؤسسات الدولة في مجالات من قبيل الهجرة ومراقبة الحدود، وتحسين أداء الشرطة والجيش وتعزيز القضاء. أخيرا، ينبغي أن يستند تقليص البعثة إلى تطور إيجابي للوضع في الميدان من أجل ضمان نجاح انتقال مهام البعثة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بجهود التعاون الإقليمي، تكرر مجموعة 3+1 التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات والتعاون الإقليميين القويين والفعالين على النحو الذي يتجلى في حملة الحكومة لبناء الجسور وليس الجدران. وفي ذلك الصدد، نشعر بالارتياح للجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لإشراك الشركاء الإقليميين في التصدي للتهديدات المشتركة التي تواجه المنطقة.

وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، ترحب مجموعة 3+1 بالاجتماع الذي عقد بين الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي والرئيس دينيس ساسو نغيسو، فضلا عن اتفاق التعاون الموقع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا بشأن الأمن والنظام العام في المناطق الحدودية. علاوة على ذلك، نواصل تأييد الالتزام الذي قطعته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي منذ أمد طويل بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق السلام والأمن والاستقرار المستدامين. وفي ذلك الصدد، يسرنا نشر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعثة تقنية في أيلول/سبتمبر مما أدى إلى اعتماد نهج تدريجي لترسيم الحدود المتأثرة.

وتشيد مجموعة 3+1 أيضا بمكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى لما يبذله من جهود إلى جانب البعثة، وترحب بالتزامهما بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام.

ولا تزال مجموعة 3+1 تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الراهنة. ويعتبر تباطؤ حالات الإصابة الجديدة بمرض فيروس كورونا المبلغ عنها تطوراً محموداً، ولكن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجائحة لا يزال يشكل مصدر قلق. ونشيد في ذلك الصدد بالاستجابة السريعة والمستمرة والجهود الحاسمة التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية.

وترحب وفودنا بخطة الاستجابة المتعددة القطاعات لتفشي إيبولا، التي تهدف إلى تعزيز فعالية النظام الصحي الذي يكافح من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والوصول إلى المتأثرين، ولا سيما النساء والأطفال. ويحدونا الأمل في أن يتم التصدي في الوقت المناسب للتحديات الرئيسية مثل نقص التمويل وعدم تحقيق اللامركزية في الاختبارات والعلاج بمساعدة المجتمع الدولي.

ولا تزال مجموعة 3+1 تشعر بقلق عميق إزاء الزيادة الشديدة لحالات الجوع في البلد، حيث كشف أحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن أكثر من 21 مليون شخص يعانون من مختلف الأزمات أو أسوأ من ذلك: انعدام الأمن الغذائي الحاد. ونكرر أيضا الإعراب عن قلقنا إزاء ارتفاع مستويات التشريد في الأجزاء الشرقية من البلد نتيجة للاشتباكات بين الجماعات المسلحة والعنف القبلي وشدة هطول الأمطار والفيضانات.

وتدعو وفودنا إلى تقديم الدعم الدولي مستدام لتمكين سلطات البلد من التخفيف من الآثار السلبية لهذه التحديات الإنسانية لشعب واقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد أيضا على الحاجة إلى ترتيبات مالية مرنة لتعزيز جهود التنمية داخل البلد، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ووفقا لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتدعو المجموعة أيضا إلى بذل مزيد من الجهود من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين للتصدي لمسألة استخراج الموارد المعدنية والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وهي لا تزال مصدرا رئيسيا للإيرادات بالنسبة للجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ختاما، أُثني باسم المجموعة على الالتزام والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والبعثة والبلدان المساهمة بقوات وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليون من أجل تحقيق الاستقرار في البلد وحماية المدنيين من التهديدات المستمرة على الرغم من التحديات السائدة. وعليه، تكرر وفودنا دعوة المجتمع الدولي والشركاء إلى تعبئة الموارد اللازمة لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى تعزيز مؤسساتها وتنفيذ عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا بأنه يتحتم على المجتمع الدولي – من خلال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين – مواصلة التضامن مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يقدم الدعم السياسي والمالي وغيره من أشكال الدعم الضرورية من أجل البناء على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

المرفق التاسع

بيان المنسقة السياسية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، سونيا فاري

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها، وأثني على مواصلة العمليات الحيوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) غير المسبوقة. ونحن ممتنون أيضا للسفير أباري على إحاطته عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بدعوة الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي إلى إجراء إصلاحات انتخابية على أساس توافق الآراء. وندعو جميع الأطراف إلى تخفيف حدة التوترات التي تعرض التقدم للخطر، والعمل معاً لأجل الإصلاح بما يمكّن من إجراء انتخابات ذات مصداقية وفي الوقت المناسب.

وسنواصل التزامنا بكفالة الاستقرار والأمن على المدى الطويل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن من دواعي القلق التدهور في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وعودة نشوب النزاع في إيتوري وزيادة نشاط تحالف القوى الديمقراطية في المناطق التي كانت تسيطر عليها سابقا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية استنادا إلى استراتيجية وطنية شاملة يتوقع أن تضعها الحكومة.

ونشعر بالارتياح لعمل البعثة مع الحكام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع خريطة طريق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرحب بالتقارير عن استعداد عدد من المقاتلين والجماعات المسلحة والميليشيات للاستسلام. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دعم ذلك الزخم بتعيين جهة تنسيق وطنية ووضع إطار وطني شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان تثير قلقا بالغا، ولا سيما زيادة الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة وانتشار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات واستمرار انتهاكات موظفي الدولة بما في ذلك في سياق التدابير التي نُفذت للتصدي لجائحة كوفيد-19. وندين تورط القوات المسلحة والشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاع.

ونكرر دعوة الأمين العام إلى اعتماد استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية يمكنها معالجة ثقافة الإفلات من العقاب وتوفير العدالة. ونحث جميع موظفي الدولة على إبداء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وندعو إلى مواصلة جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين مناخ حقوق الإنسان.

ولا تزال المملكة المتحدة، بوصفها ثاني أكبر مانح ثنائي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، شريكا ملتزما في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية. ونسلم بالأثر الاجتماعي والاقتصادي على نطاق أوسع للجائحة على الأزمة الصحية والحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا القلق إزاء خطر زيادة التدهور في كل منهما وضعف القدرة على الاستجابة للأزمات، بما في ذلك تفشي فيروس إيبولا للمرة الحادية عشرة في مقاطعة خط الاستواء وتزايد الشواغل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.

ونكرر دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق كامل في مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين في 2018-2020 ضد أولئك الذين يعملون في مجال الاستجابة للإيبولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين مقيتان، وتتوقع المملكة المتحدة إجراء تحقيقات شاملة كلما وردت ادعاءات.

إن حماية المدنيين ذات أهمية قصوى للسلام والاستقرار. ونرحب بوضع البعثة استراتيجيات محددة الهدف لحماية المدنيين في المقاطعات. وستكون الملكية المحلية والوطنية أساسية لنجاح تنفيذها.

وندعو إلى التنفيذ الفوري للإصلاحات التي صدر بها تكليف للبعثة ولواء التدخل التابع لها. وبينما نلاحظ التأخيرات التي حدثت بسبب كوفيد-19، من الأهمية بمكان أن يتعاون جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما البلدان المعنية المساهمة بقوات، تعاونا بناء لكفالة التنفيذ الكامل للإصلاحات التي كلف بها المجلس.

وأخيرا، نتطلع إلى تلقي استراتيجية خروج البعثة – التي وضعت بالاشتراك مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية – في وقت لاحق من هذا الشهر. ونتوقع أن يستند الانتقال إلى الظروف، وأن تكون له معايير واضحة وقابلة للقياس. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة بنشاط في التخطيط لخروج البعثة. وستكون الملكية الوطنية حاسمة الأهمية في كفالة الخروج المستدام.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها اليوم. وأود أن أعرب عن تقديري للسفير أباري على ما قدمه من آخر المستجدات بشأن حالة العمل الهام الذي تقوم به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء ارتفاع مستويات العنف في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، التي اتسمت بالاشتباكات بين الجماعات المسلحة؛ وهجمات الميليشيات الانتقامية ضد المدنيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال؛ والحملة الوحشية المستمرة التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية. يجب أن نستخدم كل الأدوات المتاحة للعمل نحو حل سلمي للمسببات التاريخية للنزاع ووضع حد للإفلات من العقاب.

هذه أولوية من أولويات السياسة بالنسبة للولايات المتحدة. سافر سفيرنا في كينشاسا، مايكل هامر، إلى كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية الأسبوع الماضي للاجتماع مع كبار المسؤولين والمجتمع المدني لتقييم كيف يمكن للشراكة بين الولايات المتحدة والكونغو أن تفيد السكان المحليين.

ومع مقتل أكثر من 300 1 مدني في هجمات في النصف الأول من عام 2020 وحده، من الواضح أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستفيد من تقديم دعم تشغيلي إضافي. وتؤيد الولايات المتحدة جهود المنظمة لإضافة ثلاث وحدات جديدة من قوة الرد السريع إلى لواء التدخل التابع للقوة. وهذه الوحدات الجديدة، إلى جانب زيادة عدد ضباط الأركان العسكريين وقدرات الاستخبارات الجديدة، ستجهز البعثة لتمكينها من التصدي بفعالية أكبر للتهديدات التي أسهمت في وقوع خسائر فادحة في الأرواح هذا العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكما قال الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي خلال ملاحظاته أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/75/PV.5)، فإن تعزيز القدرة العملياتية للواء التدخل التابع للقوة يمكن أن يساعد على وقف الهجمات غير المتكافئة على المدنيين الكونغوليين الذين يعيشون في حالة انعدام أمن منذ أكثر من عقدين الآن – عقدين من الزمن.

ونرحب أيضا بدعوة الرئيس إلى زيادة الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية لتفكيك شبكات الجماعات المسلحة. وكما أوضح السفير أباري للتو، فإننا نذكر جميع الأطراف الفاعلة في الجماعات المسلحة وشركائها التجاريين بأن الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1533 (2004) لا تزال قائمة. ونرى أن الجزاءات المناسبة والمستهدفة والفعالة أداة أساسية ضد الجهات الفاعلة والكيانات التي تقوض السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيقتضي الطريق إلى السلام المستدام إيجاد حلول سياسية للنزاعات المحلية، فضلا عن تحسين الحكم. وقد شجعنا استسلام أكثر من 450 من مقاتلي جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد في آب/أغسطس، ونحث على إحراز مزيد من التقدم في نزع سلاح قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وتسريحها وإعادة إدماجها.

ولكن السلام المستدام لا يمكن أن يترسخ إلا إذا صاحبته إصلاحات سياسية واقتصادية أوسع نطاقا. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الخطوات التي اتخذتها لتحسين

الحكم وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، ووقف الاتجار بالأشخاص وتجنيد الأطفال الجنود. ونأمل أن نرى تقدما في خفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات أمن الدولة وزيادة الملاحقة القضائية لكل من الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجهات المسلحة على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. كما نحث على زيادة مساءلة الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية قيادية، وندعو إلى تحسين منع العنف الجنسي في حالات النزاع، وتعزيز الدعم والحماية للناجين.

كما نهنئ الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي على اتخاذ خطوات لإضفاء الطابع المهني على الجيش الكونغولي بتعيين قيادة جديدة هذا الصيف، وكذلك على تعيين أول امرأة قاضية في المحكمة الدستورية ومديرة جديدة لوحدة التحقيقات المالية في البلد. وفي حين أن الطريق أمامنا طويل للحفاظ على هذه المكاسب، نعتقد أنه من المهم الاعتراف بالتقدم المحرز حتى الآن.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار، نشعر بقلق بالغ إزاء الادعاءات الأخيرة عن انتشار الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على أيدي أفراد ادعوا أنهم يعملون لدى المنظمات الدولية ووكالات الإغاثة الخاصة في كيفو الشمالية كجزء من الاستجابة للإيبولا. وتأخذ الولايات المتحدة هذه الادعاءات مأخذ الجد، وتدعو المنظمات والوكالات المعنية إلى إجراء تحقيق شامل ومحاسبة الجناة. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع الأمم المتحدة لتطوير برامج وقدرات لإجراء تحقيقات شاملة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء ادعاءات مماثلة ارتكبها حفظة السلام التابعون للبعثة ضد المدنيين. ومن بين جميع البعثات، لا يزال لدى هذه البعثة ثاني أكبر عدد من الادعاءات المتعلقة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ونحث جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على إنفاذ سياسة المنظمة بعدم التسامح مطلقا، والتصدي بسرعة ومصداقية للادعاءات الجنائية. ونحث البعثة والأمم المتحدة على أن تأخذا مسألة المنع مأخذ الجد، بما في ذلك إعادة الوحدات التي تظهر نمطا من سوء السلوك.

وأخيرا، وكما طلب في الولاية المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر، نتطلع إلى أن نتلقى – في وقت لاحق من هذا الشهر – استراتيجية مشتركة للخروج مع معايير قابلة للقياس لنقل مهام البعثة تدريجيا إلى السلطات الكونغولية وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الآخرين، بهدف تحقيق خروج مسؤول للبعثة في السنوات المقبلة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسفير عبدو أباري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتيهما الثاقبتين.

ويسر وفدي أن يلاحظ أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت جهود متواصلة لكفالة تهيئة بيئة عامة تفضي إلى النهوض بالعملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من التوترات المستمرة. ونرحب أيضا بالجهود الدبلوماسية الإقليمية مع البلدان المجاورة ونؤكد من جديد الدور الرئيسي للمنظمات دون الإقليمية وأهمية التعاون معها.

ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في بعض أجزاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ومن دواعي القلق بوجه خاص المواجهات بين الجماعات المسلحة، والنزاعات بين القبائل، والهجمات التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية ومختلف الجماعات المسلحة الأخرى على المدنيين، وكذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أودت هجمات عديدة وقعت مؤخرا بحياة عشرات المدنيين وأضرت بموظفي الأمم المتحدة في الميدان. نحن ندين بشدة تلك الهجمات ونحث جميع الأطراف على الاستجابة لنداء وقف إطلاق النار الذي وجهه الأمين العام. ونود أيضا أن نؤكد من جديد الأهمية الحيوية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، تشعر فييت نام بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يوجد حالياً أكثر من 25,6 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة. إن التحديات الصحية المختلفة، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا، وعودة ظهور مرض إيبولا في غربي البلد، والحصبة وغيرها من الأمراض الخطيرة، تسبب ضغوطاً متزايدة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني المتردي أصلاً في العديد من مناطق البلد. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم أكبر لجمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه اللحظة الحاسمة.

وفي ظل الخلفية الحالية، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية:

أولاً، إن النزاعات التي طال أمدها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤكد على ضرورة العمل من أجل التوصل إلى حل مستدام. ومن المهم إيجاد نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي زيادة التركيز على تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها. كما نؤيد الجهود المتعلقة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن برامج إصلاح القطاع الأمني.

ثانياً، نود أن نؤكد مجدداً على أهمية تعميق التعاون الإقليمي، الذي سيسهم أيضاً في تحقيق السلام والأمن. وكما شهدنا جميعاً، فإن الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة قد استفاد من التعاون المجدي بين البلدان. ونود أن نرحب بالالتزامات التي قطعها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي

ونظراؤه في تعزيز التعاون والمصالحة في المنطقة. ونحيي في هذا الصدد المساهمات التي قدمتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي.

وأخيراً وليس آخراً، تضع فييت نام ثقتها التامة في الدور الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام والبعثة لصالح السلام والاستقرار في البلد. وتمثل الشراكة الوثيقة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة الحاجة الحيوية لتقديم دعمنا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحّب بقيام البعثة بالاتصال الوثيق مع الرئيس ومختلف السلطات المحلية وتعاونها للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ووضع استراتيجيات محددة الهدف على مستوى المقاطعات لحماية المدنيين.

ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن الاستراتيجية الانتقالية المشتركة للبعثة، ونود أن نؤكد على أهمية الحفاظ على النتائج التي بذلنا أقصى جهودنا من أجل تحقيقها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق الثاني عشر

بيان الوزير المستشار في البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بول لوسوكو إيفامبي إمبولي

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2020، وأن أشكر وفده لدى الأمم المتحدة على اتخاذ المبادرة لتنظيم جلسة اليوم بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على تصميمه والتزامه بقضية بلدي. والشكر موصول إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على اهتمامه المتواصل بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد أحاط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/919)، ويشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، على تقديم إحاطة لنا عن ذلك التقرير. ونشكر أيضاً السفير أباري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطته.

وأود أن أضيف صوت وفد بلدي إلى هذه المناقشة بشأن الشواغل التي أثارها تقرير الأمين العام وأن أُدلي ببعض التعليقات، لا سيما بشأن الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الاقتصادية في بلدي.

لقد ظلت الحالة الأمنية هادئة عموماً، ولكن شابتها هجمات نفذتها بقايا جماعات مسلحة لا تزال ناشطة، ومليشيات أخرى في شرق إقليمنا الوطني. وتواصل هذه الجماعات المسلحة، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، مهاجمة حفظة السلام التابعين للبعثة والسكان المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مناطق محددة جيداً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي ترتكب عمليات الاختطاف والمذابح والقتل – في كثير من الأحيان انتقاماً من المدنيين. وكما ذكّرنا المجلس مراراً، فإن النزاعات التي فرضتها الجماعات المسلحة في هذا الجزء من بلدي قد تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية، وتدمير هائل للممتلكات والبنية التحتية، وانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان.

ومما يثير القلق أن بعض هذه الجماعات، التي ظهرت عليها علامات فقدان قوتها بعد الهجوم الأخير الذي شنته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تستأنف للأسف تجنيد الشباب في صفوفها. وهذا يمثل خطراً حقيقياً على المستقبل – خطر يجب أن ندرأه بسرعة؛ ويجب أن يستخدم الشباب لبناء مستقبل البلاد لا لتدميره. وفي هذا الصدد، فإن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مصممة على مواصلة هجماتها، بدعم من شركائها، الذين من بينهم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أن يتم القضاء التام على هذه القوات السلبية.

وعلاوة على ذلك، وكما ورد في الفقرة 11 من التقرير المعروض علينا اليوم، يبدو على نحو متزايد أن النهب والسيطرة على الموارد الطبيعية هو الدافع الرئيسي وراء هذه النزاعات وانتشار الجماعات المسلحة في شرق بلدي. وفي الواقع، وكما قال فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن هذه الجماعات المسلحة التي تشن الحروب غير التقليدية وغير المتكافئة تملك

الوسائل التي تسمح لها بمواصلة أنشطتها، وتأتي هذه الوسائل في كثير من الأحيان من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية المتدفقة إلى خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال شبكات راسخة وبمساعدة جهات معينة متواطئة معها.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يكرر النداء الذي وجهه رئيس الجمهورية إلى المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة لفرض جزاءات مناسبة وهادفة وفعالة على هذه الجماعات والشبكات المسلحة وغيرها من المتواطئين معها التي تدمر، من خلال أنشطتها الضارة، جميع جهودنا الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي والمناطق المحمية الواقعة في شرق بلدنا وإدارتها المستدامة. ولا شك في أنه سيكون من الصعب جداً على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشل هذه الجماعات المسلحة تماماً دون القضاء على مصادر إمداداتها ودعمها، أي هذه الشبكات والجهات الأخرى المتواطئة معها.

وترحب حكومة بلدي بدعم البعثة، ولا سيما المرافق اللوجستية المقدمة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في جهودهما الرامية إلى استعادة النظام والأمن. وترحب حكومة بلدي أيضاً بالتعاون الجاري بين خبرائها وخبراء البعثة في مناقشاتهم في إطار الحوار بشأن تغيير وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستعراض الاستراتيجي له. ومع ذلك، وكما أكد رئيس الدولة أيضاً، وقبل الاتفاق على الخطوط النهائية لمستقبل البعثة على الأراضي الوطنية، تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ترى تعزيزاً فعالاً للتعاون فيما بين وحدات البعثة ومع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الميدان خلال الفترة التي تستعد فيها البعثة للمغادرة، بحيث يتسنى للقوة النارية المتوقعة أن تحمي السكان وتعيد السلام والأمن والسلطة الكاملة للدولة على كامل الأراضي الوطنية، بما في ذلك في المناطق التي لا يزال وجود الجماعات المسلحة فيها ظاهراً للعيان. وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة أيضاً، بمساعدة شركاء معينين، استكشاف الخيارات المتاحة لإيجاد حلول غير عسكرية للتعامل مع الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية على السواء، من أجل إحلال السلام بشكل نهائي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو الشغل الشاغل للحكومة التي تضمن احترام الحريات المرتبطة بالحيز الديمقراطي وتسعى جاهدة لتعزيز عملها في مكافحة الإفلات من العقاب والأعمال غير الأخلاقية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي، وإتاحة إمكانية وصول الضحايا إلى العدالة وتحسين ظروف السجون والإشراف المهني على المظاهرات العامة وحل العنف بين الطوائف، لا سيما من خلال إنشاء وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية. ومراعاة لهذا الهدف أُنشئت وكالة البلد المعنية بمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص واللجنة الوطنية لمنع التعذيب والوكالة المعنية لمنع ومكافحة الفساد بغية تعزيز السياسات الرامية إلى منع الفساد في أوساط المسؤولين عن القطاعين التنفيذي والخاص وإنهاء بعض الممارسات السيئة في إدارة الشؤون العامة.

وفيما يتعلق بحقوق المرأة – وحقوق الفتيات على وجه الخصوص – ما فتئت الحكومة تكثف بلا كلل الجهود الرامية إلى تعزيزها وحمايتها، ولا سيما من خلال مكافحة جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني بإصدار عدة صكوك قانونية وإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ترى الأمم المتحدة والبلدان المساهمة المعنية تتابع التحقيق في ادعاءات الاعتداء الجنسي على فتيات ونساء كونغوليات على يد حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح مطلقا بشأن هذه المسألة.

وفي سياق مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة ضد الأطفال في المناطق المتضررة من النزاعات، وضعت خارطة طريق لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات المسلحة وضمان حمايتهم من العنف الجنسي. وبفضل خارطة الطريق هذه، التي وقعها اثنا عشر قائدا من قادة الجماعات المسلحة، حرر أكثر من 553 طفلا من قبضة أمراء الحرب.

ولا تزال الحالة الإنسانية مزرية في شرق البلد، شأنها شأن الحالة الأمنية في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي نجمت عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) فضلا عن تشريد العديد من السكان الفارين من الفظائع في مناطق النزاع. وعلاوة على ذلك، وكما ورد في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2020 بشأن هذا الموضوع (S/2020/930)، وتحديدا فيما يتعلق بمتابعة القرار 2417 (2018)، فإن تصاعد العنف، بعد عقود من النزاع المسلح، يؤدي مرة أخرى إلى مستويات مقلقة من انعدام الأمن الغذائي والجوع في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن أجل مواجهة التحديات المتنوعة والمعقدة التي أحدثها الوباء في قطاعات الصحة والاقتصاد والأمن، أنشأت الحكومة لجنة متعددة القطاعات وأمانة تقنية وضعتا خطة منظمة للتصدي لمكافحة كوفيد-19 وبرنامجا متعدد القطاعات لحالات الطوارئ بغية التخفيف من آثار الوباء أطلقه رئيس الجمهورية في 18 يونيو/حزيران 2020. ومن خلال هذه الجهود تمكن بلدي من خفض معدل وفيات حالات الإصابة بهذا الوباء من 10 في المائة في الأيام الأولى لتفشيه إلى أقل من 2,5 في المائة اليوم.

وكما ذكر الأمين العام في الفقرة 8 من تقريره، فإن الحالة الاقتصادية قد تفاقمت بسبب الآثار الجانبية لوباء فيروس كورونا. والواقع أن السياق الحالي الذي يتميز بانتشار كوفيد-19 يمثل تحديا حقيقيا يبطئ وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرت للتو، وضعت الحكومة برنامجا طارئا متعدد القطاعات للتخفيف من آثار كوفيد-19 بغية تخفيف الصدمة المرتبطة بالأزمة الصحية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية ودعم إنعاش النشاط الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، وبغية تحقيق الاستقرار في الحالة، وقعت الحكومة على ميثاق للاستقرار مع المصرف المركزي للكونغو بدأ يؤتي ثماره بالفعل.

وفيما يتعلق بلجنة القرار 1533، أحاطت الحكومة علما بتعيين فريق جديد من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه، وتعتزم العمل بالتعاون الوثيق مع لجنة القرار 1533 والفريق الجديد من أجل الوفاء بولايتيهما، بهدف رؤية تحسن في الحالة في البلد.

وأود أن أؤكد من جديد تصميم رئيس الجمهورية وحكومة بلدي بأسرها على إنهاء الحلقة المفرغة للنزاع المسلح وانعدام الأمن في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية واستعادة مظاهر الحياة الطبيعية في ذلك الجزء من الإقليم الوطني والمنطقة بعد أكثر من عقدين من النزاعات. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنهما يودان التعويل على دعم جميع الشركاء دون تمييز، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تحقيق هذا الهدف.

وأخيرا، لا يسعني أن آخذ الكلمة اليوم دون أن أحيي ذكرى جميع الذين فقدوا أرواحهم من أجل هذه القضية، ولا سيما حفظة السلام التابعين للبعثة.